

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



## اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي . . . . . (بوتسوانا)

الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمانات معاهدة عدم  
انتشار الأسلحة النووية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٨٠

لقد دخلنا هذا العام مرحلة جديدة في تعزيز جهودنا الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأشير هنا إلى إكمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرى أن هذا يدعم التزامنا الذي قطعناه بوصفنا أطرافا في المعاهدة. ونحن نقدر حق التقدير جهود الرئيس ومعاونيه التي أدت إلى نجاح الدورة. وهذه الدورة، التي كانت الأولى من نوعها، ستوجه بالتأكيد المداولات في المستقبل وأعمال المؤتمر الاستعراضي نفسه.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار النووي، يأمل وفدي أن تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق العالمية، بغية استقطاب البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة.

ونرى أن من الأهمية بمكان المضي قدما في بذل جهود للقضاء على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعوة إلى إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا يتسم

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي: البنود من ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال

السيد هاشم (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد بروني، تفضلوا، سيدي، بقبول أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة هذه اللجنة. كما نتوجه بالتهاني لأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم أن وفدي سيقدم لكم كامل دعمه وتعاونه.

نود أن نعرب عن تقديرنا للمنجزات الهامة في مجال نزع السلاح العام في السنة الماضية. ومما يدعو إلى التفاؤل على نحو خاص الجهود الجارية الرامية إلى نزع السلاح النووي على نطاق العالم. وينبغي أن يظل هذا المجال من المجالات ذات الأولوية القصوى لنا جميعا.

ولقد تحقق تقدم ملموس، مثل اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وتعزيز

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مكونة من دولة واحدة. ونحن نرحب بشدة بهذه الجهود. وعلى العموم، فإن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية هذه هو دليل على عزيمة شعوب المناطق المختلفة وتطلعها الصادق إلى التخلص من تهديد الحرب النووية.

إن وفدي يقدر جهود الأمين العام في دعم فعالية العمل في مجال نزع السلاح. ويحدونا أمل في أن يسهم ذلك في تعزيز العمل الشامل الذي تقوم به هذه اللجنة فيما يتعلق برصد التقدم في مجال تنفيذ نظم عدم الانتشار ونزع السلاح. وبهذه الملاحظة، فإننا نؤيد الجهود الراهنة التي يبذلها الأمين العام للدفع قدما باهتمامات نزع السلاح وعدم الانتشار.

في الختام، نتطلع، وفدي وأنا، إلى عام آخر من التقدم في مجال نزع السلاح. وكلنا أمل في أن يستمر المجتمع الدولي في مضاعفة جهوده لإكمال عملية نزع السلاح.

السيد كانجو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو، سيدي، أن تتقبلوا تهانئ وفد باكستان على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وهو انتخاب تستحقونه خير استحقاق. ونحن على يقين بأن اللجنة، تحت قيادتكم القديرة، ستتخذ قرارات بعيدة الأثر لتعزيز جدول أعمال نزع السلاح الشامل والأمن العالمي. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير الاكسندر سيتشو، ممثل بيلاروس، على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال اللجنة في العام الماضي.

إن الحرب الباردة وما رافقها من سباق للتسلح النووي قربا العالم من كارثة نووية. ولقد وفر انتهاء الحرب الباردة للمجتمع الدولي فرصة ذهبية لإحلال السلام العالمي على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والمؤسف أنه على الرغم من الكلام الذي يقال عن أبناء الحرية والديمقراطية، فإن الهياكل الأمنية التي تُشيد الآن لا تعد بتحقيق الأمن الكامل إلا لعدد قليل من الدول المحظية، في حين ينكر على معظم البلدان حتى حقها الأساسي في الدفاع عن النفس. وهذا الإخلال القسري بالمساواة لن يكون مستداما. فالعالم لا

بالعالمية يلزم جميع الدول بالقضاء على الأسلحة النووية. ويؤيد وفدي كذلك المبادرات المتخذة لوضع صك دولي ملزم قانونا يوفر ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها. وحتى يتحقق هذا الغرض، من الجلي أن الدور الأهم يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذه الجهود، فيما لو نجحت، ستعزز التزام جميع الأطراف بمعاهدة عدم الانتشار.

إننا نسجل هنا الجهود التي بذلتها البلدان الحائزة للأسلحة النووية. ومن دواعي تفاؤل وفدي ما يجري من جهود في مجال خفض الأسلحة النووية، مثل معاهدة الجولة الثالثة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويرى وفدي أن هذا تطور هام في مجال نزع السلاح، يدل على دعم رأي الذين يعتقدون بيننا بضرورة القضاء على الأسلحة النووية فورا.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، من دواعي سرور وفدنا أن يلاحظ أنها دخلت حيز النفاذ. وانضمام بروني دار السلام إلى المعاهدة هو جزء من التزامها بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وترحب بروني دار السلام أيضا بالمبادرات الإقليمية بوصفها عنصرا مكملا هاما للجهود العالمية.

وبالنسبة لنا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فإن التزامنا بعدم الانتشار ونزع السلاح قد تأكد بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ودخول هذه المعاهدة حيز النفاذ في آذار/مارس الماضي إنما يؤكد التزامنا بالسلم والأمن في منطقتنا. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يناشد جميع القوى النووية أن تعزز دعمها لهذه المعاهدة من خلال الانضمام إلى البروتوكول الخاص بها.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييدنا المستمر للجهود الرامية إلى إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في العالم. وفضلا عن ذلك نلاحظ أن هذه المبادرات قد اتخذت أشكالا مختلفة حيث رأت بلدان منفردة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

وحقيقة أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن هذا العام من البدء بإجراء مفاوضات تتعلق بالأولويات المفضلة لدى البعض ليست سببا كافيا لتشويه سمعته بأنه غير قابل للحياة أو للتهديد بالاستغناء عن هذه الآلية التفاوضية القيمة. وإن وضع اتفاقات آنية في هيئات تنعقد من طرف واحد ليس الطريقة الأفضل لتعزيز نزع السلاح.

وعلى الرغم من أن الحرب الباردة قد انتهت، فإن التهديد بالدمار العالمي لا يزال يطارد العالم. فالدولتان النوويتان العظميان تمتلكان ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ رأس حربي نووي. وباكستان ترحب باحتمالات التصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) وتنفيذها، والشروع في معاهدة استارت الثالثة، ولكننا نشير إلى أنه حتى إذا تم بالكامل تحقيق أهداف هذه المفاوضات، فإن الدولتين ستظلان تحتفظان بما يزيد على ٤ ٠٠٠ سلاح نووي- أي أكثر من ترسانتيهما النوويتين وقت اندلاع أزمة الصواريخ الكوبية.

وينبغي للعالم أن يشعر بقلق عميق إزاء بعض التطورات في الميدان النووي. وهذه الشواغل تتخطى خطر الانتشار النووي الأفقي والسيناريوهات المرعبة بوقوع أسلحة نووية في أيدي الإرهابيين والمجرمين. وتتضمن هذه الشواغل ما يلي.

ثمة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية منخرطة، بحجة حماية مخزوناتها، في برامج للتجارب والبحوث النووية التي تمكنها من تحسين أسلحتها النووية وتطويرها. وهذا مناقض لأهداف وروح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إن لم يكن لنصها. وهو سيبدد احتمالات دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

إن بعض تصاميم الأسلحة النووية الجديدة طورت بغرض استعمالها الواضح ضد أهداف تحت الأرض، حتى في دول غير حائزة للأسلحة النووية. ولم تعد الأسلحة النووية إذن أداة للردع بعد الآن: فثمة مذاهب عسكرية تتوقع استعمالها الفعلي.

محالة سيتحرك نحو تعدد الأقطاب، على أمل أن يتحقق ذلك بثورة سلمية، ولكن لو تمت مقاومة هذا الأمر، فعن طريق منطق الكفاح والمواجهات المتصفة بالعنف في أحوال كثيرة.

لقد تصور ميثاق الأمم المتحدة أن من شأن السلم والأمن الدوليين أن يبينا عن طريق توافق السياسات الوطنية، وحل الصراعات والنزاعات، والتفاوض بشأن إبرام اتفاقات لتنظيم الأسلحة. أما العمل الجماعي على فرض السلام فلم يتم تصوره إلا في ظل الظروف الصعبة للغاية وفقا للفصل السابع من الميثاق.

والمؤسف أن ثمة مجموعة دول محظية تمارس اليوم الحق في وضع المعايير من طرف واحد وتسعى إلى تطبيقها على جميع الدول، في حين تعطي استثناءات لنفسها في أحوال كثيرة. إننا نرفض الأنظمة الأحادية الطرف القائمة على عدم التكافؤ التي ترمي إلى فرض نظام أمني غير متكافئ على الدول الصغرى والضعيفة. وينبغي للأمم المتحدة ألا تصبح أداة لفرض هذا الإخلال بالمساواة.

ولا بد للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تواصل العمل وفقا للولاية التي أناطها بها الميثاق والقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء. ولقد أنشئت الآلية الحالية للأمم المتحدة لنزع السلاح بقرارات اتخذت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. وهذه الهياكل لا يمكن تغييرها من طرف واحد. وينبغي تعزيز الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل توفير الدعم الكافي لعمل مؤتمر نزع السلاح ومؤتمرات أخرى للأمم المتحدة منخرطة في مفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح غالبا ما تلتقي في جنيف.

ولمؤتمر نزع السلاح سجل من النجاح لا يضاهي، كونه تفاوض بشأن إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. ويتعين تنفيذ هذه المعاهدات وفقا للأحكام الخاصة بها وليس عن طريق تنفيذ إجراءات مقرررة بصورة تعسفية داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

نزع السلاح بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وإذا كان هناك ٢٠ بلدا، مثلما يتم تأكيده، تمتلك القدرة على بناء أسلحة نووية، فليس من المعقول ولا من الحكمة استثنائها من مفاوضات نزع السلاح النووي.

لذلك، تحث باكستان مؤتمر نزع السلاح على بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في وقت مبكر من عام ١٩٩٨. وثمة مجموعة من ٢٦ دولة، بما فيها باكستان، اقترحت إصدار ولاية شاملة للجنة مخصصة تعني بنزع السلاح النووي تتضمن إجراء مفاوضات بشأن المواضيع التالية.

الخطوة الأولى إبرام اتفاق متعدد الأطراف يكون عالميا وملزما قانونا يلزم جميع الدول بتحقيق أهداف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية - أي التوصية المركزية لمحكمة العدل الدولية ولجنة كانبيرا.

العنصر الثاني هو إبرام اتفاق بشأن اتخاذ خطوات أخرى مطلوبة في برنامج مرحلي له أطر زمنية يفرضي الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وثمة مجموعة من ٢٨ بلدا، بما في ذلك باكستان، اقترحت مشروع برنامج في الوثيقة CD/1419.

العنصر الثالث هو إبرام اتفاقية بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة، مع مراعاة تقرير المنسق الخاص، السفير شانون، الوارد في الوثيقة CD/1299، والآراء المتعلقة بنطاق المعاهدة.

وباكستان على استعداد لبدء العمل بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن الواضح أن هذه المعاهدة لن تكون مقبولة لبلدي إن لم تسهم في تحقيق أمننا. ولن تحقق ذلك إذا لم تعالج المشاكل الناشئة عن المخزونات غير المتكافئة من المواد الانشطارية.

وتؤيد باكستان تأييدا كاملا أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن نرحب بدخولها حيز النفاذ. إن تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بأسلوب منصف وموضوعي يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن

إن الأحكام المتعلقة بعدم التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية ردا على استعمال أو التهديد باستعمال أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل تنتهكها دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية. وهذا يبطل بالكامل تأثير التطمينات الأمنية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، فضلا عن فتوى محكمة العدل الدولية.

وثمة دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية تراجعت عن التزامها السابق بمبدأ ألا تكون الأولى في استعمال الأسلحة النووية، ويقول البعض إن هذا جاء ردا على توسع التحالفات العسكرية.

إن النشر المعتزم لقذائف دفاعية ميدانية في الفضاء وتطوير أسلحة تعمل بالليزر ضد أجسام في الفضاء، هما أمران ينطويان على القدرة على زعزعة التوازن والردع الاستراتيجيين بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك في بعض المناطق مثل جنوب آسيا. ويمكن أن تفضي هذه التطورات بالفعل إلى إعادة إحياء سباق التسلح النووي على الأرض وفي الفضاء الخارجي على حد سواء.

وعلى الرغم من عدم وجود مواجهات بين الدول الكبرى اليوم، فبالإمكان أن تعاود الظهور بأبعاد واتجاهات جديدة في المستقبل. وفي عالم متعدد الأقطاب، ستصبح إدارة الردع النووي صعبة للغاية. وإن خطر استعمال الأسلحة النووية سهوا أو عمدا سيصبح مضاعفا.

إن المجتمع الدولي لا يسعه إذن أن يرتد عن تعزيز هدف نزع السلاح النووي الذي أولي الأولوية العليا. فيجب حظر الأسلحة النووية وإزالتها تماما مثلما تم حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. هذا ما تراه محكمة العدل الدولية، ولجنة كانبيرا بشأن إزالة الأسلحة النووية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومعظم الخبراء البارزين. وهذه أيضا رغبة الرأي العام العالمي.

ولا يسع باكستان أن تقبل بأن يكون الاهتمام بنزع السلاح النووي مقصورا على دولتين أو أربع أو خمس دول حائزة للأسلحة النووية. وإذا كان الأمر على هذا الشكل، لما طرح اقتراح بإجراء مفاوضات في مؤتمر

المتقدمة النمو والنامية. وإن العمل من أجل الحد من انتشار أسلحة تقليدية جديدة وامتزايدة الفتك ينبغي أن يكون محور المناقشات العالمية والمفاوضات المستقبلية. ونحن نقترح معالجة هذه القضية على سبيل الاستعجال في هيئة نزع السلاح.

وثانيا، مطلوب القيام بعمل واع من أجل كفالة عدم نشوء اختلالات خطيرة في التسليح في المناطق الحساسة من العالم. وهذا يمكن أن يحدث إذا ما لجأت بعض الدول الإقليمية إلى زيادة مقتنياتها أو إنتاجها من تلك الأسلحة، في الوقت الذي يحرم فيه الآخرون في المنطقة من القدرة على مضاهاة هذه المقتنيات. وهذا الاختلال من شأنه أن يزيد من شعور الدول الصغيرة بانعدام الأمن. ويمكن أن يشجع العدوان على الدول الأضعف. ويمكن أيضا أن يدفع البعض إلى الانخراط في انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكما وافقت الجمعية العامة، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يصوغ بسرعة إطارا لنزع السلاح التقليدي والحد من الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا من شأنه أن يكون خطوة أولى نحو بناء هياكل للاستقرار تستند إلى الأمن المتكافئ في شتى مناطق العالم.

ثالثا، نشهد حاليا تضاقم عدد من الصراعات والمنازعات داخل الدول وفيما بينها من جراء عمليات نقل الأسلحة بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. وهناك ضرورة لتقييد عمليات النقل هذه، خاصة إذا وقعت هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين والمجرمين. لكن هذه الشواغل لا ينبغي استعمالها لحرمان الدول الصغيرة من القدرة على ممارسة حقها في الدفاع عن النفس، كذلك لا ينبغي استعمالها لسحق النضال المشروع للشعوب من أجل تقرير مصيرها ضد الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي. لذلك نشعر بالقلق إزاء بعض المقترحات التي تفتقر إلى الحكمة مثل تلك التي تسعى إلى إعطاء الأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولية غير معرفة لتناول هذه المشاكل المعقدة دون الاستناد إلى ولاية من الدول الأعضاء.

وباكستان التي عاشت الصراع الطويل في أفغانستان، تشاطر المجتمع الدولي كراهيته للمعاناة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويمكنني

الدولي. وإن إعلان الهند بأنها تحوز أسلحة كيميائية جاء مفاجأة عنيفة بالنسبة لباكستان، حيث وقفنا على إعلان ثنائي في عام ١٩٩٢ يؤكد عدم حيازة أي من الهند أو باكستان لأسلحة كيميائية. واكتشافنا الآن أن إعلان الهند لم يكن صادقا إنما يضع باكستان في موقف محير. وبمقتضى أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ستواصل الهند الاحتفاظ بمخزونات من الأسلحة الكيميائية لمدة عشر سنوات. وينبغي لباكستان أن تنظر في القدرات الدفاعية التي تحتاجها ضد هذه الأسلحة ما دامت الهند تحتفظ بمخزونات للأسلحة الكيميائية. وعلاوة على هذا، يتعين علينا الآن أن نشكك بشكل جاد في إعلانات الهند، بما فيها الإعلانات المتصلة بعدم استحداث أسلحة نووية.

وباكستان تشترك اشتراكا نشطا في المفاوضات لإعداد بروتوكول للتحقق الفعال بالنسبة لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وهذه مهمة معقدة. وإن وضع حدود زمنية قطعية لا يمكن أن يعجل بالمفاوضات.

وتعلق باكستان الأهمية أيضا على تشجيع الحد من الأسلحة التقليدية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وإن النهج المتبع إزاء الأسلحة التقليدية حتى الآن - وأعني الشفافية وفرض قيود على عمليات نقل الأسلحة - غير واف بالغرض. إذ من الممكن أن يسبب تضاقم الاختلالات في شتى المناطق ويعمل على إضعاف أمن الدول الصغيرة التي ليست لديها القدرة على إنتاج الأسلحة بإمكانياتها الذاتية. وإن عجز لجنة الخبراء عن الموافقة على توسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إنما يعبر عن تعقد القضايا التي ينطوي عليها الأمر.

وترى باكستان إنه ينبغي تعزيز نهج شامل على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها. وهذا المسعى ينبغي أن يتألف من ثلاثة عناصر على الأقل.

أولا، نحتاج إلى تعبئة الجهود من أجل عكس اتجاه التركيز المتزايد وغير المتكافئ للأسلحة التقليدية المتطورة والفتاكة بشكل متزايد الموجودة في أيدي بضع دول متقدمة فقط. وهذه العملية تعمل على توسيع التفاوت من حيث الأمن بين البلدان

صندوق عالمي لإزالة الألغام نأمل في أن يجتذب إسهامات سخية نقدية وعينية.

ثالثا، ينبغي أن نستطلع إمكانية القيام بعمل كبير في مؤتمر نزع السلاح في العام القادم بغية النهوض بهدف إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد عن طريق عملية مرحلية. لقد كانت باكستان أول دولة تقترح، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قيام مؤتمر نزع السلاح بتعيين منسق خاص يعنى بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونثني على جهود السفير جون كامبل ممثل استراليا. ونأمل أن يقوم الممثل الخاص المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد باستئناف جهوده والانتهاه بسرعة منها بغية وضع ولاية متفق عليها للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن نهج باكستان إزاء نزع السلاح تحدده بوضوح بيئتنا الأمنية الصعبة جدا. فمنذ ٥٠ سنة طويلة ونحن نعاني من نزاع مع جارتنا الشرقية بسبب النزاع على كشمير وأطماع جارتنا بأن تصبح دولة كبرى. واليوم، نواجه صراعا وحشيا استمر منذ ست سنوات داخل كشمير المحتلة بين حركة التحرر وأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ جندي من قوات الاحتلال؛ وتعبئة جارتنا على طوال الحدود لجيش قوامه ١,٢ مليون رجل وأكثر من ٥٠٠ طائرة حربية مع عمليات إطلاق النار المتكررة على طول خط الرقابة في كشمير والمأزق العسكري على نهر سياتشن الجليدي؛ وإنتاج ووزع قذائف بريتي القصيرة الأمد وذات القدرة النووية المصوبة نحو مدننا الرئيسية ومؤسساتنا وأجهزة دفاعنا الحساسة. لقد أوجد هذا بيئة أمنية تنذر بالانفجار في أي لحظة.

ونواجه أيضا ما أعلنته جارتنا من حيازتها لأسلحة ببلابين الدولارات، بما في ذلك أحدث أنواع الطائرات، وعمما قريب الأنظمة المضادة للقذائف، الأمر الذي باستطاعته أن يضعف من إمكانات باكستان للدفع. زد على هذا التخطيط لتطوير قذيفة "أغني" (Agni) ذات المدى المتوسط، وربما أنظمة لقذائف أبعد مدى، وهذا ما لا يهدد باكستان وحدها، بل المنطقة بأجمعها.

أن أقول باعتزاز إن قواتنا المسلحة في جميع الصراعات التي اشتركت فيها باكستان، استخدمت الألغام الأرضية بشكل يتمشى تمشيا دقيقا مع أحكام القانون الإنساني الدولي. وكنا طرفا أصليا في اتفاقية الأسلحة التقليدية واشتركتنا اشتراكا نشطا في بروتوكولها الثاني المنقح وأيدناه. ونحن لا نختلف مع الدول التي تعتقد أن بمقدورها أن تقبل بالحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد. لقد اشتركت باكستان في عملية أوتواو كمراقب لكي نؤكد تعاطفنا مع الشواغل الإنسانية للمجتمع العالمي بما يتصل بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. بيد أننا لم نخف حقيقة أن شواغلنا واحتياجنا الأمنية المشروعة في الدفاع عن النفس على طول حدودنا الطويلة لا تسمح لباكستان بقبول فرض حظر كامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد في هذا الوقت. وثمة عدد من الدول، كبيرة وصغيرة، تجد نفسها في الموقف ذاته. ومن الواضح أن هذه الدول لن يكون بمقدورها تأييد النداء من أجل عالمية المعاهدة المقرر توقيعها في أوتواو.

وحيث أنه ليس من المرجح أن تحقق هذه المعاهدة عالميتها في المستقبل القريب، يثور السؤال حول أفضل الوسائل لتخفيف وإزالة ما تسببه الألغام الأرضية المضادة للأفراد من خطر ومعاناة. وفي رأينا، أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق أهداف ثلاثة. أولا، ينبغي أن نضمن أوسع انضمام ممكن للبروتوكول الثاني المنقح لاتفاقية الأسلحة التقليدية. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل أن يكون بمقدور الدول التي أيدت معاهدة أوتواو وتجاوز عددها الـ ٩٠ أن تنضم إلى البروتوكول الثاني. إن تنفيذ هذا البروتوكول سيبدد الشواغل النابعة من الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد والمعاناة التي يتسبب فيها.

وثانيا، ينبغي أن نعد برنامجا معززا لإزالة الألغام الأرضية التي يقدر عددها بـ ١٠٠ مليون لغم التي زرعت بشكل غير عشوائي في الماضي والتي تتسبب في مقتل ٢٥ ٠٠٠ شخص كل عام. إن إزالة لغم أرضي واحد يكلف مبلغا يتراوح بين ٣٠٠ و ١ ٠٠٠ دولار. ويقتضي شن حملة عالمية لإزالة الألغام التزاما بتخصيص موارد أكبر من المساهمات الرمزية من جانب الدول الراغبة في الاستجابة لشواغل الرأي العام. ولعله ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في إنشاء

ورغما عن توصلنا إلى اتفاق بشأن جدول أعمال شامل لحوارنا، وما زالت الهند تقاوم المفاوضات الحقيقية حول كشمير. ولم ترد على مقترحاتنا بصدد الحد من الأسلحة. وبدلا من هذا، أعلنت الإنتاج المتسلسل لـ"برتيفي" ومشتريات هائلة من الأسلحة وبرامج جديدة للتسلح.

ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في تشجيع نجاح حوار شامل ثنائي بين باكستان والهند وتأييده بصدد كل المسائل المدرجة بجدول الأعمال المتفق عليه، بما في ذلك كشمير. وهذا حيوي للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وضمان أن تتمتع شعوب جنوب آسيا آخر الأمر بالسلم وبالرفاهية.

السيدة راي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
اسمح لي سيدي أن أعرب لكم عن تهانئنا لتقلدكم رئاسة اللجنة الأولى. إن وفدي واثق من أن مناقشات اللجنة الأولى ستمضي قدما بسهولة ونجاح بفضل إرشادكم. وأؤكد لكم أيضا تعاون وفدي الكامل في مهمتنا المشتركة هذه.

إننا مضطرون إلى تقبل حقيقة أن مؤتمر نزع السلاح وصل هذا العام طريقا مسدودا. والقراءة الواعية لتقرير مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧ ستظهر لأي شخص لماذا وصل المؤتمر إلى هذا المأزق وما هي المسائل التي أوصلته إليه. وسبب عدم التوصل إلى اتفاق في الآراء حول أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في هيئة نزع السلاح هذا العام هو نفس السبب - مسألة نزع السلاح النووي. رغما عن هذا، فقد تحقق بعض التقدم خارج مؤتمر نزع السلاح بصدد مسائل أخرى. وسجل تقدم في ميدان الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كما أنجز عمل مفيد في مجال الأسلحة التقليدية.

وتعرب الهند عن ارتياحها لأنها كانت من بين الأطراف الأصلية في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي دخلت حيز النفاذ في نيسان/أبريل هذا العام. واعتقادنا هو أن التصديق على هذه المعاهدة الفريدة لنزع السلاح إنما يدل على التزام المجتمع الدولي الجاد

هذا في الوقت الذي تواجهه باكستان فيه حُظورا غير عادلة، الرسمي منها وغير الرسمي، بشأن تملك الوسائل للرد على التصعيد الجاري حاليا للتسلح من جانب جارتنا. وأود أن أعرب عن تقديرنا لجمهورية الصين الشعبية، صديقتنا على مر الزمن، لتعاونها بما يتفق وسياستها المستقلة القائمة على المبادئ.

ومنذ تفجير "بوذا المبتسم" في أيار/مايو ١٩٧٤، وباكستان تسعى سعيا حثيثا إلى تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، رغما عن أننا واجهنا قيودا وعقوبات تمييزية. ومارسنا ضبطا للنفس كبيرا وهذا أمر معروف جيدا. وضبط النفس هذا بادرننا به بأنفسنا، ولم ندخل في أية التزامات. ونحن نعارض بشدة أي تدخل يعرقل تعاوننا المشروع مع الدول الصديقة، ونشجب أية تدخلات تعسفية تستهدف إضعاف قدرة باكستان على ضمان أمنها وردع العدوان.

وكما قال رئيس وزراء باكستان، السيد محمد نواز شريف، أمام الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر:

"إن باكستان تسعى إلى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة السادسة، صفحة ٩)

لقد اتخذنا زمام مبادرة لاستئناف الحوار المتوقع مع الهند. وتعتقد باكستان أن باستطاعتنا النجاح في تحقيق السلام عن طريق الحوار الشامل والمستدام الذي يتناول المسألة الرئيسية، مسألة جامو وكشمير، تناولا جادا ويحلها تدريجيا، بما يتفق وقرارات الأمم المتحدة؛ ويحقق الكبح المتبادل والعدل للأسلحة العادية لضمان أمن متساو لكل من باكستان والهند؛ ويصوغ اتفاقية في الميدان النووي وبشأن القذائف التسيارية تنص على الكبح المتبادل والمتساوي؛ ويختتم تدابير بناء الثقة ويدعمها. ويمكن تحقيق هذه العملية الشاملة في معاهدة عدم اعتداء بين الهند وباكستان.

صارم للتحقق، ونعمل حالياً على وضع تدابير فعّالة لتقوية تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية. إن استمرار ضوابط التصدير عن طريق نواد بموازاة الاتفاقية مغلقة العضوية يثير التساؤلات حول المهمة التي يضطلع بها الفريق المخصص ويثير الشكوك حول فعالية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أن هذه الضوابط لا بد أن تدور بشأنها مفاوضات متعددة بين الدول الأطراف في الاتفاقية.

ويجب اغتنام فرصة عملية تقوية اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية من أجل خلق نظام غير تمييزي وذو شفافية وتعاوني. وإن تقوية المادة الثالثة والتطبيق الكامل للمادة العاشرة من مواد الاتفاقية يجب أن ينجم عنهما تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا، بالإضافة إلى تأمين عدم استخدامها في التطبيقات العسكرية في الوقت ذاته. وسيزيد هذا من الثقة في الاتفاقية ويؤدي إلى عالمية عضويتها. وسوف نقدم مشروع قرار بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح ونأمل أن نعالج هذه المسألة في مشروع القرار ذلك.

ولئن كنا نعتقد أن تقدماً محسوساً قد تحقق أو في طريقه إلى التحقق، في ميدان الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإننا ما زلنا نواجه أشد المسائل صعوبة، وهي مسألة الأسلحة النووية. ونرحب بالجهود الثنائية التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لخفض ترسانتيهما. غير أن شعورنا ما زال مرهفاً حول ضعف هذه العملية الثنائية التي تعتمد إلى حد كبير على الوضع في كل من هاتين الدولتين الحائزتين على أسلحة نووية وعلى العلاقات فيما بينهما. ونعتقد أن هذه الجهود بحاجة إلى أن تقوم على أساس إطار يؤدي إلى الهدف النهائي وهو إزالة الأسلحة النووية.

وإن اقتراحنا المتعلق بوضع برنامج مرحلي ضمن إطار زمني محدد لا يهدف إلى إعاقة هذه العملية الثنائية. فهو ليس نهجاً يقوم على إحراز كل شيء أو لا شيء كما وصفه بعض المنتقدين. بل يهدف إلى تركيز الانتباه على ضمان أن تتقيد جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية وجميع الدول الأخرى بالقضاء على الأسلحة النووية. وهذا هو السبب في أننا أيدنا الدعوة إلى دخول جميع الدول في تعهد ملزم

بوضع الأسس لإطار أمن عالمي جديد، قائم على حسن النية والتفهم والتعاون. وهذا يتفق مع موقف الهند المؤيد لإزالة كل أسلحة الدمار الشامل على أساس اتفاقات تفاوضية متعددة الأطراف وغير تمييزية، ولقد أخطنا علماً بالبيانات التي ألقاها في الاجتماع الأول للدول الأطراف الرئيس يلتسن والدوما الروسي وتطلع بشوق إلى النتائج الإيجابية.

رغماً عن هذا، فنحن مدركون بأن الاتفاقية لم تحظ بتأييد عالمي وأن الحائزين على أسلحة كيميائية لم يصدقوا كلهم عليها بعد. ونعتقد أن الأهمية بمكان أن يصدق كل الحائزين على الأسلحة الكيميائية على الاتفاقية دون إبطاء.

والهند دولة طرف أيضاً في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وقد قدمنا للأمين العام المعلومات والبيانات المطلوبة بما يتفق والإجراء الموحد المتفق عليه في مؤتمر الاستعراض الثالث لأطراف الاتفاقية بصدد تدابير بناء الثقة. وبإمكاننا أن نستشعر الارتياح إلى حد ما من التقدم الذي أحرزه الفريق المخصص المعني بتدابير تقوية تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ولقد بلغ الفريق المخصص الآن مرحلة التفاوض، وبدأ النص المكتوب في التشكل. وندرك تعقيد المفاوضات المقبلة. ونعتقد أنه علينا أن نستمر في هذه المفاوضات بنشاط جم وأن نؤمن عدم توقفها بسبب حدود زمنية مفروضة بصورة زائفة. ولا نواجه أية صعوبات إزاء وضع أهداف معقولة ولكننا نعارض وضع حدود زمنية زائفة. ونرى أنه ينبغي أن تسفر هذه المفاوضات عن تقوية اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية لكي تؤمن ليس فقط الإزالة الفعّالة لهذا النوع الآخر من أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل أيضاً تسهيل نقل التكنولوجيا البيولوجية وتبادلها للأغراض السلمية.

وكدولة طرف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فإننا نعتز بضرورة وأهمية تنظيم نقل التكنولوجيا ذات الاستخدامات المزدوجة لكي تؤمن أن هذه التكنولوجيات تسخر للأغراض السلمية فقط وأنها لا تُحوّل للاستخدام العسكري. ولهذا السبب، اتفقتنا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على نظام



ويبدو أن النظام النووي غير المتساوي يوفر إحساساً بالأمن للذين يملكون أسلحة نووية وللذين يستغلون بمظلة نووية. غير أن الاحتفاظ الدائم بالأسلحة النووية من جانب قلة تصر على أن تلك الأسلحة ضرورية لأمنها ولأمن حلفائها، بينما تنكر نفس الحق على الآخرين، ويعني وضعاً مختلفاً بطبيعة الحال. وقد علمنا التاريخ بأن الأمن القائم على مثل هذه المبادئ، التمييزية الظالمة، لم يدم أبداً طويلاً، وأن السلم القائم على مثل هذه الأسس كان دائماً مقلقاً. وفترة ما بعد الحرب الباردة تتيح لنا فرصة لإرساء قواعد لسلم دائم قائم على العدل والمبادئ المنصفة. والقضاء على الأسلحة النووية هدف يشارك فيه الجميع. والتدابير الجزئية التي يجري الترويج لها باعتبارها تدابير لنزع السلاح تصرف انتباهنا عن الموضوع الحقيقي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. وأصبح من الواضح أن الطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف تكمن في برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وهذا ما دعا إليه رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز - غالبية عضوية الأمم المتحدة - في كارتاخينا. وهذا ما أشارت إليه المنظمات الدولية غير الحكومية مثل مجلس بغواش. وهذا ما تطالب به فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في السنة الماضية: والفتوى قاطعة وهي أن المفاوضات يجب أن تبدأ وأن تنتهي، وأن العملية يجب ألا تكون بلا حدود، بل يجب أن تكون ذات نهاية ومحددة بزمن.

وفي هذه السنة أطلق عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية مبادرة من أجل اتفاقية للأسلحة النووية. وهذه المطالب في طريقها إلى اكتساب قوة دافعة. فالرأي العام العالمي والمجتمع الدولي يريدان اتفاقية للأسلحة النووية، يكون من شأنها، مثل الاتفاقيتين الخاصتين بالنوعين الآخرين من أسلحة الدمار الشامل، أن تحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية وأن تضمن تدميرها على نحو شامل.

ونحن ندرك أن الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن تحقيقه بدون تعاون الدول الحائزة على الأسلحة النووية. وقد أكد العديد من الأصوات البارزة في تلك الدول خلال الأشهر الأخيرة تناقص فائدة الأسلحة النووية، والحاجة إلى التخلص

قانوناً للقضاء على الأسلحة النووية. وهذه ستكون الخطوة الأولى في بناء الثقة. ولم نكتف بتأييد الدعوة إلى هذا الالتزام، بل اقترحنا أيضاً اعتماد اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية.

لقد تعاملنا مع السلاحين الآخرين من أسلحة الدمار الشامل عن طريق اتفاقيتين شاملتين تحكمان كل الجوانب المتعلقة بدينك السلاحين. ومن المنطقي أن يتم التفاوض بشأن اتفاقية مماثلة ثالثة للأسلحة النووية. فلماذا إذن نواجه صعوبات؟ إن الأسباب لا تلمس في مكان بعيد، فهي ناشئة من المنهج المختلف - أو الطريق القائم على التمييز وعدم المساواة - الذي انتهج فيما يتعلق بالأسلحة النووية. فبتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، جعلت الدول الحائزة على الأسلحة النووية احتفاظها بهذه الأسلحة دائماً، وبعد أن حققت ذلك أصبحت أكثر إصراراً على عقد معاهدات منفردة بدلاً من النهج الشامل. وجرى الترويج لمعاهدات تقتصر على عدم الانتشار باعتبارها تدابير لنزع السلاح، لتخدم هذا الاحتكار النووي ولتديم عدم المساواة.

ولقد اتضح أن مخاوفنا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فتحت للتوقيع في السنة الماضية، كانت صحيحة. فما نحن نرى أن بعض الدول استغلت ثغرات تلك المعاهدة قبل أن يجف مدامها. فإجراء التجارب النووية مستمر باستخدام أساليب تقنية بدون تفجير؛ والأسلحة الموجودة يجري تحسينها؛ كما يجري تصميم أسلحة جديدة: وكل تلك مؤشرات إلى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مهيأة لأن تتسبب في بداية سباق تكنولوجي جديد في السعي نحو الحصول على أسلحة نووية أحدث وأكثر فتكاً. ونحن نرى أن أي حظر لإنتاج المواد الانشطارية يجب أن ينتج عنه في المقابل وقف لإنتاج الأسلحة النووية وأن يسهم في القضاء عليها تدريجياً. وأي معاهدة تتعامل مع المواد الانشطارية - سواء أكانت تشمل عنصر التريتيوم، ووقف الإنتاج الجديد، والنقل، أم إعلان ورصد المخزونات المشتملة على أسلحة وغير المشتملة عليها - لن تكون خطوة مجدية ما لم تكن جزءاً لا يتجزأ من برنامج مرحلي للقضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

منطقة بعينها بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الأمم المتحدة.

لقد استأثر موضوع الألغام الأرضية باهتمام زائد وسط المجتمع الدولي بسبب المعاناة التي تسببها للسكان المدنيين. وتبقى الهند ملتزمة بالهدف المتمثل في حظر العام وغير القائم على التمييز للألغام المضادة للأفراد. وفي السنة الماضية صوتنا لصالح القرار ٤٥/٥١ قاف، المتعلق باتفاق دولي لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد.

وفي هذه السنة ظللنا نراقب ما سمي بعملية أوتواو باهتمام. ولئن كنا نشاطر في الهدف المتمثل في حظر الألغام المضادة للأفراد، فإن لدينا تحفظات على الاتفاقية التي انبثقت عن اجتماع أوسلو. فنحن نعتقد أنه يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال منهج مرحلي يتمتع بتوافق في الآراء على الصعيد الدولي، وبمعالجة الشواغل الإنسانية ومتطلبات الدفاع المشروع للدول. وقد نبدأ بالحظر على النقل. والدافع وراء هذا أنه من المعلوم أن الألغام الأرضية التي تتسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالسكان المدنيين في أنحاء العالم اليوم لا تنتج في المناطق التي تقع فيها الأضرار، ولكنها نقلت إلى هناك. والقيود المفروضة حالياً على التصدير يمكن أن تعمم على نطاق العالم. ويمكن أن يتبع ذلك حظر لاستعمال الألغام الأرضية في الصراعات المسلحة غير الدولية: أي الصراعات من ذلك النوع الذي تسببت فيه أزمة الألغام الأرضية في الموت وسط المدنيين وإلحاق الضرر بهم.

وهذه المبادرات يمكن إكمالها بفرض حظر على استخدام الألغام التي تطلق عن بعد، حيث أن هذه الألغام، بحكم طبيعتها، يتعذر تحديد خرائطها ورسم حدودها وتسييجها، وبالتالي فإنها تشكل خطراً حقيقياً على أرواح المدنيين. وهذا من شأنه أن يضيق المجال ويحول إلى وضع لا تستخدم فيه الألغام الأرضية إلا للدفاع عن الحدود، وهو وضع يمكن معالجته في النهاية عند إيجاد الحلول العسكرية الملائمة. وقد ينظر إلى أساس هذا النهج المحلي على أنه من تدابير بناء الثقة التي تمكن الدول من التعامل على وجه الاستعجال مع الأزمات الإنسانية، وتظل في الوقت ذاته حساسة لاحتياجاتها الأمنية المشروعة. وما زلنا

منها لمنع الحوادث والانتشار وإمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي جهات أخرى غير الدول. وتأمل أن تقتنع الدول الحائزة على الأسلحة النووية بأن القضاء الكامل على الأسلحة النووية، القائم على أساس نظام صارم للتحقق. من شأنه أن يخدم مصلحة الجنس البشري.

وكما قال رئيس الوزراء إ.ك. غوجرال مؤخرًا، "إن العالم الخالي من الأسلحة النووية مسألة إيمان" بالنسبة للهند. ونحن مقتنعون بأن القضاء على الأسلحة النووية سيعزز أمن جميع الدول، وأنه يمكن أن يتحقق من خلال نهج عالمي شامل لا ينطوي على تمييز. وفي السنة الماضية قدمنا مع بلدان أخرى من بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية. وفي هذه السنة كانت الهند من ضمن ٢٦ بلداً من بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية التي قدمت في مؤتمر عدم الانحياز اقتراحاً بولاية لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي لتبدأ المفاوضات بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي الكامل ضمن إطار زمني محدد. وسنواصل العمل بشأن هذا الموضوع مع كل البلدان التي تشاطرن التفكير في الجمعية العامة وفي مؤتمر نزع السلاح.

في هذه السنة كانت هيئة نزع السلاح تعمل على موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيث قدمت مفاهيم جديدة مثل المناطق التي تشمل دولة واحدة، وخلو نصف الكرة بأكمله من الأسلحة النووية، وخلو الفضاء الخارجي من الأسلحة النووية. ومن شأن تحليل هذه المفاهيم وإجراء دراسة مقارنة لها مع المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حالياً، أن يكون عملاً مفيداً، لا سيما من ناحية توفير المعلومات. إننا لا نعتبر المناطق الخالية من الأسلحة النووية رداً على التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية. ففي ضوء بعد مدى الأسلحة النووية وانتشارها العالمي، لا توفر هذه المناطق على أحسن الفروض سوى إحساس وهمي بالأمن ضد أسلحة لا تعرف آثارها حدوداً وطنية أو إقليمية. إلا أننا نحترم حق كل بلد في ضمان أمنه بالطريقة التي يراها مناسبة، وبالتالي نحترم الترتيبات التي تتوصل إليها بحرية بلدان

على تفعيل كل إمكانات السجل بوصفه تدبيراً حقيقياً من تدابير بناء الثقة.

وقبل أن أنهي كلمتي، أود أن أشير بإيجاز إلى تقرير الأمين العام عن عمل المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، وإلى اقتراحاته للإصلاح في مجال نزع السلاح. ونعتقد أن الإصلاحات في الأمانة العامة يجب أن تؤدي إلى تحسين تنفيذ الأولويات والولايات التي منحها إياها المجتمع الدولي خدمة للمنفعة المشتركة لجميع الدول. وينبغي أن تظل الأمانة حائزة للقدرة على الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن تنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء، وأن تتجنب أية ازدواجية في أنشطة الآليات التعاهدية التي تشرف على الامتثال للاتفاقات الدولية. وسنعرض موقفنا من هذه المسألة بالتفصيل على الجمعية العامة، حيثما تكون قيد النظر.

ختاماً، أود أن أؤكد أن ثمة مهام جسيمة علينا أن نضطلع بها في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. إن الرحلة طويلة، ولا نملك ترف الركون إلى الدعة. ويبدو أننا بلغنا مرحلة أصبح فيها من الضروري أن ننفكر ونرى ما إذا كنا في الواقع نعالج المشاكل التي تهمنا جميعاً، أم أننا لا نفعل أكثر من إيجاد بنود لترويج نهج معين أو مجموعة معينة من الأولويات. فالعمل في مجال نزع السلاح لا يمكن أن يكون ناجحاً إلا بوجود استعداد لمراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول، وتوفير مرونة في النهج المتبع، ورغبة في التصدي - على قدم المساواة - للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي قاطبة. وهكذا ينبغي أن نكرس جهودنا للتعرف على مجالات الاتفاق المشترك، وتوسيع تلك المجالات. وهذا هو موقفنا ونهجنا من مسألة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، والتي عليها، مع الاحتفاظ بمنجزات الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، أن تعمل جاهدة للبناء على توافق الآراء الذي سبق التوصل إليه.

السيد جاياناما (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
باسم وفد تايلند، أود أن أتوجه إليكم، سيدي، بتهانئنا الخالصة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وكلنا ثقة بأن مداوات هذه اللجنة الهامة ستصل إلى خاتمة ناجحة تحت قيادتكم المقتدرة. واسمحوا لي أن أؤكد

مرنين بشأن مسألة محفل المفاوضات، ونعتقد أن توفر تكنولوجيات غير فتاكة للقيام بالدور الدفاعي المشروع للألغام الأرضية، سيساعد على التعجيل بالقضاء النهائي عليها. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يعالج على نحو فعال المسألة الحيوية المتعلقة بإزالة الألغام، وأن يكرس مزيداً من الجهد والمساعدات للمناطق المتضررة.

في هذا العام تم إنجاز بعض الأعمال المفيدة في مجال الأسلحة التقليدية. فقد بدأت هيئة نزع السلاح في وضع مبادئ توجيهية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية والحد من التسليح ونزع السلاح. وفي رأينا أن هذه المبادئ التوجيهية العالمية يجب أن تغطي مسألة الاتجار الدولي للأسلحة. ومعرض علينا تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، والذي خلص إلى توصيات تستحق نظرنا المتأن. فاستمرار نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يثير قلقنا بوجه خاص، ولا سيما في المناطق التي يؤدي فيها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة إلى تحولها نحو كيانات غير تابعة للدولة تعمل على إذكاء الصراعات والإرهاب. وهذا الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة يمكن أن يترتب عليه أثر سلبي كبير إلى حد غير متناسب، وخاصة بالنسبة للاستقرار الداخلي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الدول المتضررة. وسيكون التعاون الدولي في كبح الاتجار بالأسلحة الصغيرة عاملاً هاماً في مكافحة هذه الظاهرة. ونحن نوافق على أن هناك حاجة إلى تنظيم وتحديد إنتاج وتدفق هذه الأسلحة. كما نرى أن توفر مزيد من الشفافية والمساءلة في التصنيع والنقل قد يسهم إلى حد ما في كبح هذا الخطر.

ونعتقد أن زيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة تولد الثقة وينبغي تشجيعها. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يعد خطوة هامة في هذا الاتجاه. وقد دأبت الهند على تزويد السجل بمعلومات بصفة منتظمة منذ إنشائه. وهذا العام، استفدنا من تقرير فريق الخبراء الحكوميين عن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وينبغي أن نواصل تشجيع زيادة الاشتراك في ذلك السجل حتى يصبح بحق مؤسسة عالمية ذات عضوية عالمية. فذلك سيساعد

يمكنها أن تتعلل بوجود ضرورة أو سبب للتجريب أو الانتشار.

وكتكملة لمعاهدة عدم الانتشار، نصا وروحا، يسر تايلند أن تعلن أنه في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، بدأ سريان معاهدة بانكوك التي تعلن منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة تعبر بوضوح عن الرغبة الأكيدة والالتزام الثابت لدى جميع أمم جنوب شرق آسيا العشر بإبقاء المنطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحث الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تنضم إلى جهودنا بتوقيع بروتوكول المعاهدة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليهنئ الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلوكو، التي احتفلت في وقت سابق من هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإبرام المعاهدة. إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم بموجب معاهدات تلاتيلوكو وراوتونغا وبانكوك وبليندايا، إلى جانب النية التي أعلنت عنها بلدان منطقة آسيا الوسطى في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هناك، لتدلل على رغبة أغلبية الإنسانية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وكخطوة نحو هذا الهدف النهائي، تأمل تايلند في أن ترى منطقة نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة خالية من الأسلحة النووية.

لقد شهد العالم يوم ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام حدثا أصبح معلما في تاريخ نزع السلاح، عندما دخلت إلى حيز النفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واسعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي الاتفاق الأول الذي توصل إليه نتيجة مفاوضات متعددة الأطراف، والذي يحظر فئة كاملة من فئات أسلحة الدمار الشامل بطريقة يمكن التحقق منها. وتايلند فخورة بأن تكون واحدة من بين الدول، التي يبلغ عددها ١٦٧ دولة، الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد بدأنا في تنفيذ إجراءاتنا التشريعية للتصديق على الاتفاقية بأسرع وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نحن ملتزمون بروح وأهداف الاتفاقية ومستعدون لتقديم دعمنا وتعاوننا الكاملين إلى المنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية، وبخاصة في تنفيذ

لكم كامل تأييد وتعاون وفدنا في جميع مساعيكم لخدمة السلم والأمن الدوليين.

إن تايلند تلتزم التزاما تاما بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، وتدعم بالكامل هذه الجهود. ذلك أننا نرى أن الظروف التي ربما كانت تبرر إلى حد ما مفهوم الردع النووي وسباق التسلح النووي، لم تعد قائمة في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن المؤسف أنه ما زال علينا أن نتعايش مع الإرث التي خلفته تلك الحقبة التي ولى زمامها، في شكل ترسانات نووية عالمية. ولقد كان موقفنا من هذا الموضوع واضحا على الدوام: إن وجود الأسلحة النووية غير ضروري وغير مقبول. وتعتقد تايلند اعتقادا راسخا بأنه يتعين علينا أن نتجاوز مفهوم عدم الانتشار النووي وأن نعمل معا في سبيل القضاء التام على الأسلحة النووية، ويا حبذا لو كان ذلك في إطار جدول زمني محدد. ومما يثلج الصدر أن تطعننا نحو عالم خال من التهديد النووي، وهو ما يعبر عنه أيضا الرأي العام الدولي، حظي بتأييد قوي من محكمة العدل الدولية بفتواها المتعلقة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

وفي ضوء هذا، يتحتم على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي، في أقرب موعد، بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما يتحتم عليها أن تتقيد بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن توقف التجارب النووية والبحوث الجديدة الرامية إلى زيادة تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية. ومن وجهة نظرنا، فإن وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيكون خطوة هامة نحو وقف الانتشار الرأسي والانتشار الأفقي للأسلحة النووية. ومع ذلك، وابتغاء زيادة فعالية هاتين المعاهدتين، فمن الأساسي النظر على النحو الواجب في مسألة نقل التكنولوجيا ذات الصلة، لصالح الاستخدامات السلمية، بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، وترجمتها إلى واقع. فهذا سيؤدي إلى كبح جماح الدول التي يطلق عليها دول العتبة، وتشجيع الدول التي تؤمن باستخدام الطاقة النووية لصالح السلام. وعندها، لن تكون هناك دولة

(الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٦، ص ١٦)

ولذلك تؤيد تايلند تأييدا تاما أية نهج متعددة الأطراف لتحقيق عالم خال من الألغام الأرضية. مع ذلك، ينبغي ألا تقتصر المحاولات على حظر وتدمير الألغام الأرضية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى للمسائل ذات الأهمية المساوية أيضا، وهي تقديم التمويل والمساعدة الفنية للبلدان المتضررة في عمليات إزالة الألغام، والمساعدة الإنسانية إلى ضحايا الألغام الأرضية.

لقد كان من دواعي امتناننا أن نرى نتائج إيجابية عن مؤتمر أوسلو الدبلوماسي، الذي شاركنا فيه بصفة مراقب. لقد كان المؤتمر خطوة حاسمة نحو تحقيق القضاء الكامل على الألغام الأرضية. ونأمل أن يكون بوسعنا بنهاية العام أن نشارك سائر البلدان في التوقيع في أوتاوا على هذه الاتفاقية التاريخية التي نأمل أن تصبح عالمية.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة ليهنئ الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، والسيدة جودي وليمز، منسقتها، لنيلها، بجدارة، جائزة نوبل للسلام لهذا العام. وهذا مثال جيد آخر يبرز الإسهامات الهامة التي يقدمها المجتمع المدني الدولي والمنظمات غير الحكومية في جهود نزع السلاح. ونعرب عن تحيتنا أيضا للأميرة الراحلة ديانا، أميرة ويلز، لدورها النبيل في توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى ضحايا الألغام الأرضية.

ونلاحظ بأسى أن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا تزال في انتظار أن تعقد، وأن دورة عام ١٩٩٧ لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح فشلت في الاتفاق على جدول أعمال الدورة الاستثنائية والموعود المحدد لانعقادها. وتود تايلند أن تحث جميع الأطراف المعنية على التمسك بروح التعاون ومحاولة التوصل إلى الاتفاق، لعقد تلك الدورة الهامة بأقرب وقت ممكن.

لقد ناقشنا موضوعات عديدة تتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، لكن هذه المناقشات، بدون

نظام التحقق والتفتيش المنصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونأمل أيضا أن تحذو حذو اتفاقية الأسلحة الكيميائية في المستقبل القريب الاتفاقية الدولية الأخرى التي تحكم نوعا آخر من أسلحة الدمار الشامل، وهي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. ونود أن نرى إنشاء تدابير تحقق مشابهة بشأن الأسلحة البيولوجية أيضا.

ولهذا الغرض، لا تزال تايلند تشارك في المساعي التي يبذلها الفريق المخصص من الدول الأطراف لتحسين اتفاقية الأسلحة البيولوجية رغبة في وضع بروتوكول التحقق الذي من المقرر أن يلحق بالاتفاقية، ونعتقد أن آلية التحقق هذه إذا استخدمت على نطاق عالمي ودون تمييز، سيكون من شأنها أن تعزز بشكل كبير اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وإلى جانب جهود نزع السلاح الموجهة إلى أسلحة الدمار الشامل، تعلق تايلند الأهمية أيضا على تنظيم وتحديد الأسلحة التقليدية. لذلك، نؤيد القرارات المتعلقة بكبح نقل الأسلحة غير المشروع على الصعيد الدولي، ورحب بأية جهود لتنفيذ هذه القرارات. وفي هذا الشأن، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا تأييدنا المستمر لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتايلند تقدر الإسهامات التي قدمها السجل في تشجيع الشفافية في التسلح وفي بناء الثقة بين الدول، وبالتالي تعزيز السلم والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وتايلند، بوصفها أحد البلدان المتضررة من الألغام، ولما كانت لا تنتج أو تصدر ألغاما أرضية مضادة للأفراد، فإنها ترحب بجميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة هذه المشكلة العالمية وتدعم تلك الجهود. وقد ذكر وزير خارجيتنا مؤخرا في الجمعية العامة:

"ونحن نعتقد أنه لا توجد جريمة أكبر من زرع ألغام تستهدف بتر أطراف المدنيين الأبرياء أو قتلهم. وقد آن الأوان لأن نضع حدا لهذا".

السيد أشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
السيد الرئيس، اسمحو لي بأن أعرب عن أحر تهاني  
وفدي بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأود أيضا  
أن أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم الذي هم  
جديرون به.

من دواعي التشجيع أن نلاحظ أن المجتمع الدولي  
شهد في السنوات القليلة الماضية تقدما ملحوظا في  
مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. فقد تم  
تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل  
غير مسمى. واعتمدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب  
النووية. وهذا العام، دخلت حيز النفاذ اتفاقية حظر  
استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة  
الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ويجري تعزيز اتفاقية  
حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية  
(البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ومما  
يبعث على التشجيع أيضا التقدم المحرز على الصعيد  
الثنائي في نزع السلاح النووي وخفض الأسلحة.  
وبالمثل، ما زال المجتمع الدولي ملتزما بهدف وقف  
إنتاج وتخزين واستعمال ونقل الأسلحة التقليدية مثل  
الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والمحاولات الرامية إلى  
وقف انتشار الأسلحة الصغيرة تكتسب زخما أيضا.  
ونشهد أيضا تقدما ملحوظا نحو إنشاء وتوسيع ودعم  
المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العديد من  
أجزاء العالم.

والواقع، أن هذه التطورات تمثل تقدما كبيرا نحو  
عدم الانتشار ونزع السلاح وتنظيم التسليح. إلا أنها  
لا تؤدي - بحد ذاتها - إلى القضاء التام على الأسلحة  
النووية. وإن السعي المستدام للتفاوض، سواء على  
مستوي ثنائي أو متعدد الأطراف، لا غنى عنه لتحقيق  
هدف نزع السلاح الحقيقي الكامل، وكذلك القضاء  
الكامل على المخزونات الكبيرة من الترسانات النووية  
القائمة.

في المناقشة العامة التي دارت في اللجنة الأولى  
من العام الماضي ذكرت نيبال أن معاهدة الحظر  
الشامل للتجارب النووية ليست غاية في حد ذاتها.  
وأن الفترة التالية لهذه المعاهدة ينبغي أن تكون فترة  
لتعزيز المسؤولية من جانب الدول الحائزة للأسلحة  
النووية ولترجمة التزاماتها بموجب المادة السادسة من

نظام أو آليات لتنفيذ الأعمال، لن تكون سوى كلام  
فارغ أجوف. وانطلاقا من هذا الاعتقاد درست تايلند  
باهتمام كبير اقتراح الأمين العام برفع مركز شؤون  
نزع السلاح إلى مستوى إدارة لنزع السلاح وتنظيم  
التسلح جديدة. ونحن نرحب بجهود الأمين العام التي  
يحتاج إليها بشدة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على  
مواجهة التحديات في مسائل نزع السلاح، ويسرنا أن  
نلاحظ أن نزع السلاح النووي سيبقى مستأثرا  
بالأولوية لدى هذه الإدارة الجديدة، مع تركيز الاهتمام  
على تدفق الأسلحة التقليدية إلى مناطق الصراع.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بعمل مركز  
الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا  
والمحيط الهادئ. لقد وجدنا عملية كاتماندو وأنشطة  
أخرى للمركز مفيدة ونافعة لجهود نزع السلاح وبناء  
الثقة في منطقتنا. وستواصل تايلند الإسهام بشكل  
نشط في برامج ومشاريع المركز.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أقدم للجنة مادة  
للتأمل. إننا نناقش هنا وسائل التعامل مع عنصر موت  
وزعزعة استقرار - وهو الأسلحة - ونوجه أصابع  
الاتهام، بشكل عام، إلى مستخدمي الأسلحة. غير أننا  
في مناقشاتنا المتعلقة بعنصر موت وزعزعة استقرار  
آخر - وهو المخدرات - فإننا بشكل عام نلقي اللوم  
عن المشكلة على المنتجين وليس المستخدمين. أليس  
من المنطقي أن نضع بعض اللوم على منتجي الأسلحة  
أيضا في مناقشاتنا بشأن نزع السلاح؟

ظلت البشرية طوال ما يزيد على نصف قرن  
تعيش في خوف مستمر من خطر نووي حراري.  
ومؤخرا فقط، بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح بالإمكان  
أن ننتقذ أنفسنا من هذه التهديدات. ولذلك، أصبح  
مسؤوليتنا ومهمتنا المشتركة أن ننتهز هذه الفرصة  
التاريخية، التي تتيحها البيئة الدولية الحالية، للعمل معا  
على تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية وسائر  
أسلحة الدمار الشامل، وتنظيم وتحديد أدوات القتل  
التقليدية الأخرى. وهذه المهمة تقع على عاتق كل  
واحد منا هنا. ونحن مدينون أمام أنفسنا وأمام أطفالنا  
بالعمل - وبالعمل الآن - لتحقيق رؤية لجنس بشري  
ينعم بسلام داخلي.

وموضوع أسلحة التدمير الشامل لا يزال حقا يحظى باهتمام كبير. بل إن المجتمع الدولي سيكون مقصرا إن لم يأخذ بعين الاعتبار المشكلة الحادة للأسلحة التقليدية وبصفة خاصة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعلى الرغم من أن هذه الأنواع من الأسلحة قد لا تكون لها نفس القدر من القوة التدميرية الكامنة في الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية فإنها تحوز قوة قتل غير تمييزية. فقد أودت بحياة أعداد كبيرة من البشر وأدت إلى خسائر مادية ضخمة في جميع أنحاء العالم. هذا البعد الإنساني هو الذي دفعنا في السنوات الأخيرة إلى الانضمام إلى النداء الدولي بفرض حظر شامل على هذه الأنواع من الأسلحة. ولهذا السبب أيضا فإن وزير خارجية نيبال، في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، لم يرحب فقط بالاتفاق الذي أمكن التوصل إليه في أوسلو في الشهر الماضي بشأن نص اتفاقية للحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، ولكنه ذكر أيضا أن نيبال تفكر في توقيع الاتفاقية في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر، وأضاف أنه ينبغي ألا يسمح باستخدام الألغام الأرضية على نحو عشوائي فتتسبب في قتل وتشويه الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال.

ونرى أنه في الوقت الذي تستمر فيه الجهود الدولية لتحقيق حظر شامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الدعم والمساعدة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في مجال إزالة الألغام. وينبغي أيضا أن يكون موضوع مساعدة ضحايا الألغام الأرضية، وتطوير التكنولوجيا الخاصة بالكشف عن الألغام وإزالتها، محل اهتمام من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد تقدر نيبال الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة وبصفة خاصة في مجال إزالة الألغام وتعزيز الوعي بالألغام. ونحن بدورنا سعيينا دائما إلى توفير عنصر الخبرة في إزالة الألغام في فرق القوات النيبالية التي تعمل في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

والأسلحة الخفيفة موضوع آخر في ميدان الأسلحة التقليدية ينبغي أن يحظى باهتمام مستمر من جانب المجتمع الدولي، هذه الأسلحة متاحة ويسهل

معاودة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى حقائق. وأكدنا على الحاجة إلى البدء فورا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني معقول ومتفق عليه. وقلنا ذلك لأن نجاح المجتمع الدولي في إبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عزز اعتقادنا بأنه إذا توفرت الإرادة والالتزام، يمكننا أن نأمل في الاتفاق على معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية. واليوم عندما نرى أن عددا متزايدا من الأمم والمنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين والقانونيين والفلاسفة والأكاديميين والساسة والقادة العسكريين يطلقون النداءات الحارة لنزع السلاح النووي، يتعلق اقتناعنا أكثر من ذي قبل بأن إبرام معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية في فترة زمنية محددة ليس مجرد طلب مشروع ولكنه هدف يمكن تحقيقه أيضا.

وبالنسبة لنا فإن نزع السلاح وبصفة خاصة نزع السلاح النووي، لن يكون له معنى إذا لم يوفر الأمن للأمم والشعوب. وبهذه الروح أيدت نيبال برنامج العمل الذي قدمه ٢٨ بلدا من بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان الأخرى المحايدة، الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، للقضاء على الأسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة.

ومن المؤسف أن الزخم الحالي لعملية نزع السلاح تأثر على نحو خطير بسبب الاختلافات الأساسية حول برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. ونحث كل أعضاء مؤتمر نزع السلاح على تبني نهج مرن وتعاوني حتى يمكن التوصل بسرعة إلى اتفاق حول برنامج العمل. ونرى أن المواقف الصلبة ستؤدي إلى طريق مسدود وبالتالي ستقوض على نحو خطير دور مؤتمر نزع السلاح. ونيبال، مثل غيرها من الدول الأخرى، لا تزال تعلق أهمية أساسية على عمل مؤتمر نزع السلاح لأنه المحفل التفاوضي الأساسي لنزع السلاح الشامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي. ونعتقد أن من الحتمي أن يتجاوز مؤتمر نزع السلاح حالة الجمود الراهنة وأن يتحرك إلى الأمام بحزم لإبرام معاهدة لنزع السلاح النووي ووقف إنتاج المواد الانشطارية.

وترى نيبال أن الأمم المتحدة ينبغي أن تلعب دوراً أكثر أهمية في الاستجابة للتحديات الجديدة والآخذة في الظهور، للأمن ونزع السلاح. وفي هذا السياق ترحب نيبال بحرارة، وتؤيد من حيث المبدأ، اقتراح الأمين العام الوارد في تقريره عن إصلاح الأمم المتحدة، بإنشاء إدارة جديدة لنزع السلاح وتنظيم التسلح.

**السيد ادواردس (جزر مارشال)** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، أود باسم وفدي أن أقدم لكم تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم الذي تستحقونه؛ ونتطلع إلى العمل معكم في هذه الدورة. كما نقدم تهانينا الحارة إلى أعضاء المكتب الآخرين الذين نعرف أنهم جميعاً ممثلون يتمتعون بالمهارة والخبرة.

إن نزع السلاح النووي أمر هام بالنسبة لجمهورية جزر مارشال. فقد كانت خلال الفترة بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٧ موقعا لتجارب نووية بلغ عددها ٦٧ تجربة أجرتها السلطة القائمة بالإدارة آنذاك خلال وصاية الأمم المتحدة على جزر المحيط الهادئ. وكان للقنابل التي تمت تجربتها قوة تفجيرية إجمالية بلغت ١٠٨،٤٩٦ كيلوطن، أو ما يزيد على ٧٠٠٠ ضعف القوة التفجيرية للأسلحة الذرية التي استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية. وقدم شعب جزر مارشال بذلك تضحيات هائلة للسلام والأمن الدوليين. ومنذ قبولنا في الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ ونحن نعرب في هذه اللجنة وفي غيرها من محافل المنظمة عن قلقنا البالغ إزاء الأسلحة النووية. والأمم المتحدة لها دور هام تضطلع به في هذا الصدد. ومما يشجعنا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيلها إلى إجراء دراسة استقصائية في المناطق الشمالية من جزر مارشال، ونحن نتطلع إلى تقريرها في هذا الخصوص.

وفيما يتصل بالعمل الجيد الذي تضطلع به اللجنة في سياق صون السلم والأمن الدوليين هناك بعض المواضيع التي أريد أن أعقب عليها بإيجاز.

لم يمض سوى ما يزيد قليلاً عن العام منذ أن استكملت الجمعية العامة الإجراءات اللازمة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتحت باب

استخدامها، وهي الأدوات الأساسية للعنف في أعمال القتل المتفرقة وفي حرب العصابات والارهاب والجرائم المتصلة بالمخدرات في جميع أنحاء العالم. وهي بالإضافة إلى ذلك الأدوات الأساسية للعنف في معظم الصراعات الإقليمية الأخيرة. والافتقار إلى أية معايير أو قواعد متفق عليها لمراقبة هذه الأسلحة، جعل الحالة أشد سوءاً. وفي هذا السياق ترحب نيبال بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد إحدى دوراته هذا العام في كاتماندو وأرسى القاعدة لعمل الأمم المتحدة في المستقبل في هذا الميدان. ويرحب وفدي بتوصيات فريق الخبراء بتخفيض الأسلحة الصغيرة المتداولة الآن والحد من تكديسها. كذلك فإن التوصيات المتصلة بولايات بعثات حفظ السلام وبتدمير هذه الأسلحة تستحق تقديراً عميقاً. ونأمل أن تقرر اللجنة الأولى بالاجماع تقرير الفريق فتبدأ بذلك تدبيراً عملياً فعالاً لنزع السلاح في مجال الأسلحة الصغيرة.

من الثابت أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية له دور قيم في مجال تعزيز بناء الثقة والشفافية في مجال التسلح. ووفد بلدي كمشارك دائم في هذا السجل يعرب عن تأييده للسجل ويحث البلدان الأخرى التي لم تشارك فيه بعد أن تفعل ذلك.

ويزداد سياق التسلح استعاراً بسبب انعدام الثقة بين الأمم. وتمثل تدابير بناء الثقة والحوار المنتظم في أطر غير رسمية عنصراً لا غنى عنه في الجهود الطويلة والشاقة لتحقيق نزع السلاح والأمن. ويسعد وفدي أن يلاحظ أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، الذي أقيم في كاتماندو يعمل جيداً في خدمة هذا الهدف.

سيحتفل مركز كاتماندو في العام المقبل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه. وما فتئ المركز خلال العقد الماضي يعمل بنشاط في تعزيز مناخ التعاون والأمن ونزع السلاح في المنطقة. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت دعمها المستمر للمركز للنهوض بنزع السلاح والأمن في المنطقة.



ثمة قضايا أخرى مطروحة أمام هذه اللجنة بالإضافة إلى ما تقدم. وتدرك جزر مارشال أن آخرين يواجهون أخطارا تهدد بقاءهم على قيد الحياة من مصدر آخر غير مرئي. وهذا المصدر هو الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تشكل تهديدا حقيقيا لبلدان ومجتمعات عديدة. فهذه الأسلحة تتسم بأنها تبقى ساكنة إلى أن يتم اكتشافها، واكتشافها يتم عادة، كما هو معروف تماما، ليس من قبل جندي في حالة حرب، بل من خلال ضحية بريئة تكون عادة - في معظم الحالات - طفلا يلعب أو أما تعمل في حقل. وترحب جزر مارشال، انطلاقا من اهتمام منطقتنا المزمع بمسائل نزع السلاح، بالتطورات الدولية الأخيرة في الحملة الرامية إلى حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأملنا أن تعمل جميع الدول على الانضمام إلى الجهد المبذول من أجل حظر هذا السلاح لمنع قتل وتشويه الأطفال الأبرياء. وعلى الرغم من أننا لا نقتني هذه الأسلحة ولا نعتزم اقتنائها، فإننا نتطلع إلى التوقيع على المعاهدة ذات الصلة بمجرد إبرامها.

وفي اعتقادنا أن الشفافية في التسلح تدبير فعال لبناء الثقة والأمن فيما بين الدول. وإن سجل الأمم المتحدة يخفف من مخاوف الدول المجاورة التي لديها علاقات متوترة داخل مناطقها. وترى جزر مارشال أنه لكي يكون تشغيل هذا السجل ناجحا، ينبغي لجميع الدول أن تمتثل لعملية الإبلاغ، ويحدونا الأمل في أن نشهد تطبيقا عالميا للسجل في المستقبل القريب. ونشعر بأننا نساهم من خلال البيانات التي نقدمها في عملية الانفتاح الذي طتمسه جميعا في علاقاتنا الدولية. وأنا على يقين من أن معظم الأعضاء يدركون أن جزر مارشال هي إحدى البلدان القليلة في العالم التي ليس لديها قوات مسلحة تتجاوز شرطتنا الوطنية ودورياتنا اللازمة لمناطق صيد الأسماك. ونحن نبذل قصارى جهدنا للتعاون في النهوض بالأمن العالمي والتعاون المتبادل بين جميع الدول. ونأمل في أن نشهد موقفا داعما أيضا من زملائنا في هذه اللجنة.

وتود جزر مارشال أن تفتتح هذه الفرصة لتتوجه بالعمل المضني الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية التي كرست نفسها لقضية نزع السلاح. فجهودها الرامية إلى توعية الجماهير بشكل عام تبقى

التوقيع عليها. ويود وفدي أن يفتتح هذه الفرصة ليردد صدى المشاعر التي أعرب عنها آخرون خلال المناقشة بشأن هذه القضية. لقد اغتنمت جمهورية جزر مارشال أقرب فرصة سنحت لها ووقعت على هذه المعاهدة الهامة، ونحن نعمل الآن من أجل التصديق عليها. ونأمل في أن تنضم جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة بأسرع ما يمكن، ليتيسر تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

في عام ١٩٩٥، قامت جزر مارشال إلى جانب ساموا وجزر سليمان بعرض قضية مشروعية الأسلحة النووية واستخدامها على محكمة العدل الدولية. ونود أن نذكر بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والتي تسلم بأن على جميع أعضاء المجتمع الدولي التزاما بأن يسعوا بنية صادقة إلى إجراء واختتام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ونرى أنه ينبغي أن توجه الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح النووي صوب وضع اتفاقية تحظر إنتاج الأسلحة النووية وتجريبها ووزعها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها. وسيحتاج البدء في وضع مثل هذه الاتفاقية إلى إشراك جميع الدول المعنية في مفاوضات جادة بغية إجراء المزيد من التخفيضات الكبيرة في مخزونات الأسلحة النووية في وقت مبكر. وهذه ستكون الخطوة الأولى صوب القضاء على هذه الأسلحة في نهاية المطاف.

وتؤمن جمهورية جزر مارشال إيمانا تاما بأن العمل المعجل في وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر مطلوب. ولقد أيدنا هذه المبادرة في الماضي، ويسعدنا أن نرى مثل هذا العدد الكبير من البلدان ذات النفوذ يشترك في مناقشة هذه القضية. وإذا نجحت هذه المبادرة فإنها ستمثل تقدما كبيرا.

إن بلدنا، بوصفه طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يحيط علما بالتقرير الخاص بأعمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، ونود أن نسترعي الانتباه إلى إسقاط الوثيقة المتضمنة موقف جزر مارشال من ذلك التقرير. ونأمل في أن توفر الأمانة هذه الوثيقة للوفود المهمة.

وأوكرانيا تضي باستمرار وأمانة بالتزاماتها بموجب معاهدة "ستارت". وقد أسفرت في الشهر الماضي مفاوضات ظلت تدور على مدى سنوات، عن التوقيع على اتفاقات هامة. وقد تناولت هذه المفاوضات موضوع الخلافة في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وموضوع التمييز في منظومات الدفاع ضد القذائف بين المنظومات الاستراتيجية والميدانية.

على الوعي بهذه القضايا وتعييننا في مسعانا لبلوغ مجتمع يسوده قدر أكبر من السلام.

وختاماً، نرى أن الأمين العام اتخذ مؤخرًا خطوة هامة في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة. إعادة تنظيم مركز شؤون نزع السلاح والارتقاء به في إطار المنظمة بجعله إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسليح هو خطوة هامة في توطيد وصون هذا المكون الحيوي في الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا الاعتراف المتجدد بأهمية نزع السلاح في تحقيق هدف نزع السلاح الشامل بكل جوانبه. ويجدر الترحيب بكل الجهود التي ستجعل وعي المجتمع العالمي بأهمية نزع السلاح مجال تركيزها وتبعث الحيوية في هذا الوعي، فهذا وحده هو الذي سيساعد في تحقيق هذا الهدف.

السيد خراتشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من بين أهم الالتزامات الدولية في عصرنا الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع العالمي بهدف تخفيض فئات برمتها من الأسلحة والقضاء عليها بما في ذلك أسلحة التدمير الشامل. ويقدر وفدنا تمام التقدير الفرصة التي أتاحت له ليخاطب هذا المحفل الهام، وليعرض موقف أوكرانيا إزاء عدد من القضايا الهامة المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وأود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تأييدي الكامل للاعتقاد الذي أعرب عنه هنا والذي مفاده أن الأسلحة النووية يجب أن لا تصبح سمة طبيعية أو حتمية لعالمنا. كما أنها يجب أن لا تعتبر بعد الآن مصدر القوة الأساسي للأمن. وترى أوكرانيا أن صرح الأمن العالمي لا يمكن أن يعتبر مستقراً ما دام الاعتماد على الأسلحة النووية باقياً.

إن أوكرانيا مقتنعة بأنها اختارت الاختيار الصحيح فيما يتعلق بمركزها كدولة غير نووية، وهي تهيب بالدول الأخرى، وفي مقدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تحذو حذوها فتبذل كل جهد كي تزال الأسلحة النووية من على سطح كوكبنا في أقرب فرصة ممكنة وإلى الأبد.

في الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي، على الرغم من أن أربع دول حائزة للأسلحة النووية قد أعلنت بصورة انفرادية كفها عن ذلك الانتاج.

إن القوات النووية قد خفضت تخفيضاً حثيثاً في الآونة الأخيرة. ونتيجة لتفكيك الرؤوس الحربية النووية، فإن مقدار المواد الانشطارية النووية التي يمكن إعادة استعمالها لأغراض عسكرية يتزايد باطراد. ومواقع تخزين تلك المواد هي مصدر دائم لتهديد بيئي وإرهابي لجميع أمم العالم. ولهذا السبب نعتقد أن نطاق معاهدة وقف الإنتاج لا ينبغي أن يكون مقصوراً على حظر إنتاج المواد المذكورة، بل ينبغي النظر كذلك في إمكان خفض المخزون منها.

ويصح بالتالي أن يكون عنوان الاتفاق المقبل هو "اتفاقية بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي، وتخفيض المخزون حالياً منها" وصياغة بند على هذا النحو في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح أمر سيثبت من بداية الأمر أن القصد من الصك المنتظر هو أن يسهم اسهاماً نفيماً في تحقيق نزع السلاح النووي. وفي رأينا أن ذلك سيزيد بلا شك من عدد الدول الراغبة في بدء مفاوضات حول هذا البند، مما يقربنا من إدراك توافق في الآراء. أما نطاق تخفيض تلك المواد فيجب أن يكون موضوعاً يندرج في صميم المفاوضات المقبلة حول هذه القضية. وأحكام أية اتفاقية مقبلة يجب، من وجهة نظر أوكرانيا، أن تتوخى الإعلان عن المخزون الموجود وقتئذ من البلوتونيوم واليورانيوم العالي الإثراء. وفي سبيل كفاءة إصدار جميع دول العالم لهذه الإعلانات، قد لا يلزم حتماً أن تبين فيها أغراض التخزين.

وقد يكون مفيداً كذلك تحديد الجداول الزمنية ومعدلات التخفيض للمخزونات المفترضة بالنسبة لكل بلد معني. وقد يكون الحل الأفضل هو اتخاذ قرار يقضي بإزالة الكاملة لعمليات إعادة معالجة المواد الانشطارية لأغراض غير عسكرية. وينبغي أن تكون إجراءات التحقق، بالنسبة لهذا الاتفاق، إجراءات غير تمييزية ومستندة إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويكون الغرض الأساسي من تلك الإجراءات هو

وهذه الترتيبات، التي اشتركت في وضعها أوكرانيا والاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان والولايات المتحدة الأمريكية، هي ترتيبات تسهم في تعزيز الاستقرار العالمي.

وقد وجهت دولتنا نداءً عالمياً تحت شعار "عالم القرن الحادي والعشرين بدون أسلحة نووية" ونعتقد أن خير ما يخدم بلوغ هذا الهدف السامي هو إيجاد برنامج في مؤتمر نزع السلاح للنزع الكامل للسلاح النووي. ويوجد، في الوقت نفسه، عدد من الخطوات ذات الصلة التي يمكن اتخاذها فوراً، بما في ذلك إلغاء حالة تأهب القوات النووية، وإزالة الرؤوس الحربية من مركبات الإطلاق، وإنهاء نشر الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وحظر جميع التجارب النووية، والشروع في مفاوضات لإحداث مزيد من التخفيض في الترسانات النووية للولايات المتحدة وروسيا.

ونحن نرحب بما هو متوقع من الشروع في مفاوضات "ستارت ٢" عقب تصديق روسيا المنتظر على "ستارت ٢".

وكانت للعام الماضي أهمية خاصة، بسبب إتمام المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بالتأييد الذي تجلّى للغة تلك المعاهدة، التي صيغت في مؤتمر نزع السلاح، بتوقيع أكثر من ١٤٠ دولة عليها. ومن المؤسف أن هذا العدد لا يشمل دولا ثلاث لا بد من الحصول على توقيعهما على المعاهدة كي تصبح نافذة، ونظراً لأن شروط دخولها حيز النفاذ ليست قابلة للتنقيح، علينا أن ننظر بجد في اتخاذ سلسلة من التدابير اللازمة لتحقيق تنفيذ المعاهدة تنفيذاً مبكراً، إذ أنه ليس ثمة مانع من إقامة نظام للتحقق من تطبيق المعاهدة، يتوفر فيه الكمال التكنولوجي، وإن يكن مكلفاً، ويكون جاهزاً للتشغيل دون أن تكون المعاهدة ذاتها نافذة بعد ونأمل أن البلاد التي لم توقع بعد على المعاهدة وتؤخر بذلك تنفيذها، سوف تعيد النظر في موقفها. فلا يمكن أن نسعى إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بينما نرفض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا تزال ثمة حاجة إلى عقد اتفاق متعدد الأطراف يحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام

ان تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية سيظل موضع فحص في هيئة التفاوض الجديد المكلفة بوضع نظام للتحقق. وقد حققت الوفود في جنيف بعض النتائج الايجابية في تحسين وتعزيز الاتفاقية. وتقدم أوكرانيا سنويا المعلومات المطلوبة تلبية لروح تدابير الاتفاقية المحسنة لبناء الثقة. ويشترك الخبراء الأوكرانيون بنصيب نشط في عملية التفاوض، وقد أعدنا بعض التوصيات المتعلقة بعدد من تدابير التحقق التي يمكن الأخذ بها لتعزيز كفاءة الاتفاقية وتحسين تنفيذها.

ونرحب بالنتائج الناجحة التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي انعقد في نهاية العام الماضي، وسنشرك بصورة نشطة في أعمال الفريق المخصص لدراسة التدابير المناسبة، بما في ذلك إمكان إقامة نظام للتحقيق تحدد تفاصيله في وثيقة ملزمة قانونا.

وأخذ اهتمام المجتمع العالمي يتركز أكثر فأكثر على ضرورة حل مشكلة إنسانية دولية حادة تتمثل في استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد في شتى أنحاء العالم، وهذا النوع الغادر من الأسلحة التقليدية والذي تجلى غدره بشكل صارخ في السنوات الأخيرة - ينطوي على أخطار تحقيق بالسكان المدنيين في مناطق النزاع وتستمر لسنوات بل ولعقود بعد انتهاء الأعمال العدائية.

والمؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة الذي انعقد في ١٩٩٥-١٩٩٦ قد حقق إنجازا هاما من خلال اعتماد البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية، الذي يفرض قيودا صارمة أو حظرا على استخدام أنواع معينة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع ذلك، ففي سياق هذا المؤتمر الاستعراضي، أصبحت الحاجة واضحة إلى تحقيق تقدم حاسم واختراق للحواجز. ويتجسد هذا الإدراك في قرار الجمعية العامة ٥١/٥٥ قاف المعنون "اتفاق دولي لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد"، الذي اعتمد بتأييد ١٥٥ صوتا ودون أي اعتراض. وفي الوقت نفسه، فإن عملية أوتاوا، التي أيدها عدد متزايد من الدول، اكتسبت زخما قويا. ونحن نتشاطر التطلعات النبيلة لعملية أوتاوا ونشيد بنتائج

رصد المرافق المعلنة التي تقوم بإنتاج المواد الانشطارية أو المرافق التي تستطيع أن تقوم بمثل ذلك النشاط لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون إجراءات التحقق ووسائله التقنية وافية للمتكمين من اكتشاف المرافق غير المعلنة التي تنتج مواد انشطارية لأغراض محظورة.

وأخيرا، سوف يقتضي الأمر أن تصدق على الاتفاق المقبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول العتبة. ولذا علينا أن نحصل على تأييدها للنظر المبكر في موضوع وقف الانتاج وأن نؤمن تعاونها البناء خلال سير المفاوضات.

والحديث عن موضوع وقف الانتاج يدربنا من مناقشة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. إن الوفود في جنيف سبق أن حددت تلك الأولويات وغيرها من الأولويات الهامة. وتود أوكرانيا أن يتضمن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح للعام القادم موضوع حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وموضوع نزع السلاح النووي.

لقد شهد عام ١٩٩٧ حدثا كبيرا في مجال حظر الأسلحة الكيميائية. إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد أصبحت نافذة والفرصة متاحة الآن للمجتمع الدولي ليتخلص من تلك الأسلحة خلال العقود القادمة. ومن المعترف به أن الاتفاقية هي أول اتفاق عالمي لنزع السلاح يكون قابلا للتحقق فعلا، فهي مشفوعة بنظام فريد وشامل وفعال للتحقق، يغطي المرافق العسكرية والمرافق الصناعية كليهما. ونود أن نصفق للدول التي أودعت بالفعل صك تصديقها لدى وديع الاتفاقية - الأمين العام للأمم المتحدة. إن أوكرانيا، بوصفها دولة لا تملك أسلحة كيميائية، تسرع بالاجراءات التمهيديّة للتصديق على الاتفاقية، وتأمل أن تنضم في أقرب وقت ممكن إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونحن واثقون أن الزيارة التي قام بها مؤخرا لأوكرانيا السيد بستاني المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يمكن أن تعطي دفعة طيبة لتقدمنا في هذا الشأن.

الإقليمي والثنائي. هذا وان النظر إلى مبادرة أوكرانيا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري في البحر الأسود وإلى مفاوضاتنا مع بعض الدول بهدف إبرام اتفاقيات ثنائية منفصلة بشأن التدابير الإضافية لبناء الثقة في المجال العسكري، ينبغي أن تكون في هذا السياق.

ومن الضروري أيضا الإشارة إلى أبرام المعاهدة السياسية الهامة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، والتوقيع على اتفاقات أساسية بشأن تقاسم أسطول البحر الأسود. وبلدان المنطقة تدرك أن هذا يشكل اسهاما هاما في تعزيز الأمن الأوروبي.

كما تعلق أوكرانيا أهمية خاصة على النجاح في إتمام عملية تكييف القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ومن الطبيعي جدا، في المرحلة الراهنة من المفاوضات، أن تظل الخلافات قائمة بين الدول الأطراف في المعاهدة بشأن بعض مسائل عملية التكييف. وقد يمكن تفسير ذلك بأنه يرجع إلى تطلع كل دولة لأن تأتي المعاهدة، بعد تكييفها، معبرة عن مصالحها الوطنية إلى أقصى حد ممكن. ونحن مقتنعون في الوقت نفسه بأن من الممكن التوصل في المستقبل القريب إلى حل توافقي بشأن المسائل المذكورة. ونحن على يقين أيضا أنه في إطار المعاهدة، بعد تكييفها، ستنتهي أخيرا المواجهة بين الكتلتين التي هي إرث الحرب الباردة وسينخفض انخفاضا كبيرا مستوى تركيز القوات المسلحة التقليدية في المنطقة التي تسري فيها المعاهدة. وسيمثل ذلك خطوة هامة أخرى صوب تعزيز الثقة والأمن في القارة الأوروبية.

ويعتقد وفد أوكرانيا أن التزام جميع الوفود في هذه اللجنة بالتحرك قدما بخطى سريعة وحاسمة سيمكننا من حسم المسائل المعلقة في جدول أعمالنا.

السيد روديفغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
أود أن أنضم إلى من سبقوني من المتكلمين في توجيه أحر التهاني لكم، السيد الرئيس، على انتخابكم، وأتمنى لكم النجاح في توجيه أعمالنا.

ومع تأييدنا للبيان الذي أدلى به باسم بلدان الجماعة الكاريبية التي تنتمي إليها هايتي، يود وفد

الاجتماعيين الدوليين المعقودين في فيينا في شباط/فبراير وفي بون في نيسان/أبريل، فضلا عن المؤتمر المعقود في بروكسل في أيار/مايو، والمؤتمر المعقود في أوصلو في أيلول/سبتمبر.

ومع ذلك، ليس ثمة شك في أن بوسع مؤتمر نزع السلاح، الذي هو محفل يعتد به كل الاعتداد، بل من واجبه أن يقوم بدور هام في المفاوضات المتعلقة بالحظر الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولذا، تشاطر أوكرانيا، العديد من الدول الأخرى، رأيها القائل بأن مؤتمر نزع السلاح هو أفضل مكان لإجراء هذه المحادثات. ولا تزال الفرصة متاحة حتى الآن لمؤتمر نزع السلاح لكي يدل على فائدته في حل المشاكل التي تتطلب نهجا مخالفة للمألوف.

وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن النهج التالي هو نهج واقعي: فيدون تنافس مع عملية أوتواو يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يكمل هذه العملية بالتفاوض من جانبه على اتفاق دولي شامل ومتعدد الأطراف لحظر إنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن مقتنعون بأن الدول المؤازرة لهذا الاتفاق ستكون من بينها الدول التي ليست مستعدة لحد الآن للتوقيع على اتفاقية أوصلو.

ومما لا شك فيه أن السنة الحالية ستشغل مكانا هاما في تاريخ تحديد الأسلحة في القارة الأوروبية. فهي السنة التي بدأت فيها عملية التفاوض على تكييف وثيقة فيينا - ٩٤ والمعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة في أوروبا - وهما وثيقتان أساسيتان في مجال تحديد الأسلحة التقليدية. والهدف النهائي لعملية التكييف يتمثل في موءمة هاتين الوثيقتين مع الحقائق العسكرية والسياسية الراهنة في أوروبا، وفي زيادة كفاءتهما.

وتؤيد أوكرانيا تأييدا تاما فكرة تكييف وثيقة فيينا - ٩٤ وإعداد صيغتها الجديدة، ولكنها في الوقت نفسه تشاطر الرأي القائل بأن عملية التكييف يجب أن تكون متدرجة ومتروية. ونرى أن وثيقة فيينا بعد تكييفها ينبغي أن تعطي مجالات جديدة من الأنشطة العسكرية، وبخاصة المجالات المتصلة بالقوات البحرية، وأن تشمل تدابير إضافية لبناء الثقة على الصعيدين

ولئن كنا نرحب بهذه التطورات المشجعة، فإن وفد بلدي يود أن يسترعي الانتباه لحقيقة إننا لا نزال على مبعدة من تحقيق هدف المجتمع الدولي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل، ومع أن الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية خاصة أخذ يقل مع مرور الوقت بمساعدة الصكوك القانونية الدولية فإنه لم يختف من الوجود نظرا للترسانات الهائلة التي ما زالت قائمة. ويجب على المجتمع الدولي والدول المعنية بذل جهود أكبر لإزالة هذه الأسلحة التي تظل تهدد وجود البشرية ذاته ما دام لها أثر باق في حيز الوجود.

ولئن كان المجتمع الدولي يرحب بالتقدم المحرز بشأن أسلحة الدمار الشامل، فإنه يجب الاعتراف بأنه لم يجر الاضطلاع إلى الآن إلا بالقليل جدا لوقف انتشار الأسلحة التقليدية، على الرغم من التسليم بدورها في العنف الحضري والصراعات المسلحة التي تستشري في جميع أنحاء العالم. وهذه الأسلحة تزكي نيران الحروب الأهلية، وتسهم في زعزعة الاستقرار السياسي للدول وتؤثر على حياة الأفراد. وهي تهدد الديمقراطيات الجديدة التي لا تزال هياكلها هشّة.

ومما يدعو إلى المزيد من الانزعاج وجود هذه الأسلحة بوفرة في الأسواق العالمية، وسهولة الحصول عليها، والعلاقة المباشرة بينها وبين الإرهاب، والاتجار غير المشروع في المخدرات، والجريمة المنظمة. ولهذا، فإن تداول الأسلحة الصغيرة العيار والاتجار غير المشروع بها يثيران القلق البالغ.

بلدي أن يدلي بدلوه في مناقشة مسألة نزع السلاح، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا.

منذ انتهاء الحرب الباردة حقق المجتمع الدولي إنجازات هامة في جهوده الدؤوبة للحفاظ على السلم والأمن العالميين. وبفضل مناخ التفاهم والتعاون الذي ساد العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين، تحقق تقدم كبير في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل الركيزة الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، قد تم تمديدها إلى ما لا نهاية، وتعززت عملية استعراضها.

والتفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد تم، وهي معاهدة تحظى بتأييد متعاضم، كما تدلل على ذلك توقيع ١٥٠ دولة عليها خلال عام واحد فقط.

ومفهوم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية الذي بدأ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع معاهدة تلاتيلوكو قد توسع نطاقه، ليشمل الآن ١١٤ بلدا ويغطي أكثر من نصف الكرة الأرضية.

ومعاهدة الأسلحة الكيميائية قد دخلت حيز النفاذ كما أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية أصبحت الآن موضوع مفاوضات ترمي إلى تعزيز نظام التحقق منها.

وفي الشهر الماضي، اعتمدت في أوصلو اتفاقية لحظر استخدام وصنع وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وسيفتح باب التوقيع عليها في كانون الأول/ديسمبر في أوتواوا.

واتخذت في السنوات الأخيرة إجراءات أخرى متعددة الأطراف أو ثنائية، بالإضافة إلى المبادرات المتخذة من جانب واحد، وبذلك أتيح إجراء تخفيض كبير في مخزونات الأسلحة الكبيرة التي تراكمت أثناء فترة سباق التسلح الفالت الزمام فضلا عن تعزيز الأمن الدولي.

وفي بلدي، الذي اتخذ قبل أقل من ثلاثة أعوام قرارا شجاعا بتمكين جيشه وأقام مكانه قوة شرطة مدنية لكفالة الأمن العام، يمثل انتشار الأسلحة الصغيرة في مجتمعنا مشكلة كبرى. وهذه الظاهرة تقترن بتزايد معدل الجريمة وتشكّل تحديا خطيرا لقوة الشرطة التي لا تزال في سنواتها الأولى ولا تزال تنقصها الخبرة والمعدات.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة ويود أن يشكره على تقريره عن هذا الموضوع. وهذه هي أول خطوة ملموسة يتخذها المجتمع الدولي للتحكم في هذه المشكلة التي تزداد تفاقمًا.

وبالمثل، فإن الجهود المبدولة في منطقتنا، بناء على مبادرة المكسيك، من أجل إبرام اتفاقية بين البلدان الأمريكية لمقاومة صنع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد المماثلة هي جهود مشجعة وتحظى بمساعدة بلدي.

وختامًا، أود أن أؤكد أن السلام والأمن لا يعتمدان على تخفيض الأسلحة وحده. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا من عوامل إرساء السلام والاستقرار. وقد آن الأوان لكي تفهم الحكومات أن من مصلحتها أن تستثمر في تحسين مستويات المعيشة بدلا من أن تستثمر في إنتاج واقتناء الأسلحة المتطورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥